

لقد تم استطلاع رأي لجنة الصفقات بشأن التماس السيد وزير قصد الحصول على ترخيص يمكن المركز من إعادة الالتزام بالنفقات المتعلقة بصفقات تم إبرامها سنة 2011 في السنة المالية الحالية.

وعليه، فقد درست لجنة الصفقات الطلب المذكور خلال الجلستين اللتين عقدتهما بتاريخ 13 و 20 نوفمبر 2013، وأبدت بشأنه الرأي التالي :

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الصفقة المعنية بطلب الترخيص بإعادة الالتزام ببنفقات تتعلق بشراء معدات ولوازمها بمبلغ 5.623.965 درهم، تندرج ضمن لائحة الصفقات التي سبق الترخيص لمصالح وزارة في تسوية الديون المرتبطة بها بموجب رسالة السيد رئيس الحكومة رقم 1161 بتاريخ 11 من شعبان 1434 الموافق ل 20 يونيو 2013 وقد تم توجيه نسخة من هذه الرسالة إلى السيد الخازن العام للمملكة قصد الإخبار. وبالتالي فإنها لا تحتاج أي ترخيص آخر قصد تسوية مبالغها.

أما فيما يتعلق بطلب الترخيص لإعادة الالتزام بالنفقات المتعلقة بالصفقة المذكورة، فيجدر التذكير أن هذه العمليات المحاسبية لا تستلزم أي ترخيص لرئيس الحكومة قصد القيام بها، بل تستوجب فقط الانتساب المالي الصحيح وتوفر الاعتمادات المطابقة، بحكم أنها عمليات إدارية ومحاسبة عادية مرتبطة بالالتزام بالنفقات.

0
0 0

وخلاصة لما سبق :

1- إن الصفة المعنية بطلب الترخيص واردة ضمن لائحة الصفقات التي استفادت من ترخيص رئيس الحكومة بواسطة رسالته المذكورة أعلاه رقم 1161 قصد تسوية وضعيتها، وبالتالي فإنها لا تحتاج إلى ترخيص آخر لهذه الغاية ؛

2- إن الالتزام أو إعادة الالتزام بالنفقات لا يتطلب أي ترخيص من طرف رئيس الحكومة للقيام به، لكنه يستوجب الانتساب المالي الصحيح وتوفر الاعتمادات.